مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الشراكة الصينية – الإسرائيلية
اسم الكاتب: أ.م. عبد الحميد العيد الموساوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7111
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 22:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الشراكة الصينية-الإسرائيلية

أ.م. عبد الحميد العيد الموساوي(*)
moussaouiabd2003@yahoo.com

الملخص:

تمتلك إسرائيل سجلا حافلا من التحالفات يؤكد نظرية الولاء للأقوى التي بدأت منذ عهد بريطانيا العظمى،لذلك نجد أن بروز الصين الشعبية الهائل؛ اقتصاديا وتسويقيا وتجاريا، عدّ نقطة جذب واستقطاب لإسرائيل ، حيث تتوقع إسرائيل ترجمة هذه المكانة الاقتصادية الهائلة للصين الشعبية مستقبلا إلى نشاط سياسي إقليمي وعالمي، يمكن أن ينعكس على الشرق الأوسط والعملية السلمية، لا سيما وأن الصين الشعبية دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن، وتحتفظ بعلاقات وثيقة مع معظم الدول العربية.

وفي هذا البحث محاولة للإجابة على بعض الأسئلة المطروحة حول طبيعة العلاقات الإسرائيلية الصينية، وهل تتجه فعلا إلى إقامة شراكة إستراتيجية بينهما أم أنها مجرد علاقات مصالح بين الدولتين وذلك في المحاور التالية:

المقدمة :

أطلقت إسرائيل في ٣١ أيار من العام ٢٠١٠م،عملية عسكرية لمنع سفينة بحرية كان على متنها مجموعة من النشطاء من مختلف أنحاء العالم في سبيل كسر الحصار المفروض على قطاع غزة، وهي العملية التي راح ضحيتها العديد من النشطاء الأتراك أثناء المواجهات مع الكومندوز الإسرائيلي ، تلك العملية التي أدانتها العديد من الدول في أمريكا اللاتينية وأوربا الغربية ودول الشرق الأوسط فضلا عن الأمم المتحدة.

وقد انضمت الصين الشعبية إلى الدول المنددة بالعملية العسكرية الإسرائيلية ،إذ دعا الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الصينية إسرائيل غداة العملية العسكرية إلى: (القيام بخطوات ملموسة لرفع الحصار عن قطاع غزة ،من اجل مواصلة مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين وعدم تعثرها)[١].

تكشف التصريحات الرسمية الصينية عن تطور الدبلوماسية الصينية حول عملية السلام في الشرق الأوسط ،إذ كانت الصين الشعبية تكتفي إلى ذلك الحد بان يتوقف دورها في المنطقة تحديدا في العلاقات التجارية والإستراتيجية وفي نشر الثقافة والغة الصينية، ومع ذلك فان نمو قوتها المتزايد يدفع الصين الشعبية إلى الانخراط في العديد من الملفات الإستراتيجية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط مثل:_الملف النووي الإيراني وكذلك عملية السلام في الشرق الأوسط بين الفلسطينيين وإسرائيل[٢].

وهذه الدراسة محاولة للإجابة على بعض الأسئلة المطروحة حول طبيعة العلاقات الإسرائيلية الصينية وهل تتجه فعلا إلى إقامة شراكة إستراتيجية بينهما أم أنها مجرد علاقات مصالح بين الدولتين وذلك في المحاور التالية.

المبحث الأول: الأهداف المشتركة للدولتين (الصين وإسرائيل):

كان الوصف السائد لإسرائيل في الأدبيات السياسية الصينية هو"أداة الامبريالية في الشرق الأوسط"، ولم يكن هناك أي مستوى من العلاقات بين الطرفين،ومع وفاة (ماو تسي تونغ) وخلال المدة الممتدة من العام ١٩٧٧م إلى العام ١٩٩٠م، أقيمت علاقات دبلوماسية بين الصين والعديد من الدول العربية، واكتملت حلقة العلاقات الدبلوماسية الصينية مع منطقة الشرق الأوسط في العام ١٩٩٢م، بإقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل[٣].

نشرت الصين الشعبية (١٨٢) مهندسا ضمن قوة السلام الدولية في لبنان في بداية العام ٢٠٠٦م، تلك القوات التي ترعاها الأمم المتحدة والتي تتركز مهمتها في إعادة بناء البنى التحتية المتضررة في الحرب الأهلية، وبعد الحرب اللبنانية الثانية بين إسرائيل وحزب الله في

تموز من العام ٢٠٠٦م، عززت الصين الشعبية من وجودها عندما نشرت (٢٤٠)مهندسا على الرغم من قتل احد مهندسيها في أثناء القصف الإسرائيلي على احد مراكز الأمم المتحدة ،فيما كانت الصين مستعدة كذلك لتقديم خمسة ملايين دولار كمساعدة إنسانية[٤] .

وفي العامي ٢٠٠٧م،و ٢٠٠٨م، تم نشر قرابة(٣٥٠)جندي من الجيش الصيني في جنوب لبنان لنزع الألغام وإصلاح البنى التحتية المدمرة أو المتضررة . وفي نهاية شهر نيسان من العام ٢٠٠٩م،دعا وزير الخارجية الصيني إلى عودة المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين في أثناء زيارته إلى مدينة القدس، وهي الجولة المهمة للوزير الصيني التي أكدت على الرغبة الصينية في توسيع التعاون مع إسرائيل في العديد من الميادين الممتدة من المبادلات التجارية إلى الرهانات الإستراتيجية[٥] .

ومن جانب آخر تولي الحكومة الإسرائيلية أهمية كبيرة للعلاقات مع الصين الشعبية مؤكدة على أنها على استعداد لتعزيز التعاون المتبادل والبناء وتحقيق التقدم المشترك، إذ تقيم الدولتان علاقات دبلوماسية رسمية منذ العام ١٩٩٢م، على الرغم من أن التطبيع بينهما لم يجري دون عوائق تذكر.

فمن ناحية تقيم الصين الشعبية علاقات ودية مع العديد من الدول المعادية لإسرائيل ومنها إيران، إذ تعتمد الجمهورية الإسلامية في إيران على دعم الصين الشعبية –البرغماتية– ومساندتها في موضوع ملفها النووي الحساس وان كان هذا الدعم ليس دعما أزليا، ومن ناحية أخرى فان إسرائيل التي تسعى إلى تطوير علاقاتها الدبلوماسية عبر مبيعات السلاح ، لم تستطع احترام كل تعهداتها والتزاماتها التعاقدية مع الصين الشعبية بسبب الضغوطات الكبيرة التي تمارس عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد الحامية لـ(تايوان)، وبالفعل فان الحضور الأمريكي يدعو إلى القول بوجود علاقات ثلاثية تمنع تطبيعا فعليا بين الدولتين . ويمكن القول هنا إن الشيء الذي نجح بشكل جيد فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية الإسرائيلية الهندية لم يكن كذلك مع الصين الشعبية.

وعلى الرغم من كل شيء فان الرؤية المصلحية للدولتين لتحقيق أهدافهما تسمح بتحقيق بعض التقدم الحقيقي، وهذه الأهداف تتمثل في[٦] :-

أولا: الأهداف الإسرائيلية :-

١-إقامة علاقات إستراتيجية مع الصين الشعبية، الدولة الكبرى التي ستؤدي دورا كبيرا في السياسة الدولية مستقبلا.

٢- الوصول إلى الأسواق الصينية الضخمة لتزويدها بالمنتجات الإسرائيلية.

٣- وضع القيود على تسليح الصين الشعبية للدول العربية، وخاصة في المجال النووي.

٤- الحيلولة دون مساعدة الصين للبرامج النووية لدول عربية وإسلامية وبشكل خاص إيران وسوريا.

٥- الحصول على معلومات عن الدول العربية والإسلامية التي زودتها الصين الشعبية بالصواريخ مثل :-إيران وسوريا والمملكة العربية السعودية، وقائمة بأسماء كبار الضباط العرب الذين تفاوضوا معها من اجل التوصل إلى تحقيق هذه الصفقات.

ثانيا :أهداف الصين الشعبية:-

١- تعظيم الدور الصيني في المنطقة عبر إقامة علاقات متوازنة مع مختلف دول هذه المنطقة بما فيها إسرائيل.

٢ -توسيع تجارتها مع المنطقة العربية لاسيما وان الصين الشعبية هي عملاق اقتصادي يختزن فائضا كبيرا من الإنتاج ويبحث عن أسواق جديدة .

٣ -كسب مزايا تجارية أفضل في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٤-استيراد بعض التكنولوجيا المتقدمة في مجالات التحكم والتوجيه الراداري، وتقنية الأسلحة الذكية المتوفرة في الصناعات الإسرائيلية.

٥ -الحصول على التقنية الأمريكية من خلال إسرائيل.

إن إسرائيل التي تبحث في الحقيقة عن تنويع علاقاتها الدبلوماسية تنظر إلى الصين الشعبية كشريك آخر ذو وزن مهم ولاسيما الوعود الصينية بالتنمية وإمكانية مضاعفة حلفائها على

الساحة الدولية، كذلك الحال فان الصين المعجبة بالنمو الاقتصادي لدولة صغيرة كإسرائيل على الرغم من ظروفها الجيوبوليتيكية الصعبة تشجع التعاون التجاري بين الدولتين، لذلك نرى أن الباحثين الإسرائيليين في مؤتمر (هرتز يليا) التاسع المنعقد في العام ٢٠٠٩م، إلى توصيات بتفعيل العلاقات الإسرائيلية مع الصين التي وصفوها بأنها يجب أن تكون (الحليف الاستراتيجي الجديد) وان على إسرائيل أن تدفع قدما بناءا على التغيرات المقبلة، إلا أن السؤال المطروح هو ماذا عن هذه العلاقة على المدى الطويل؟نظرا لتباعد موقف الدولتين حول أهم ملفين في المنطقة لا يزال قائما.

المبحث الثاني:طبيعة التعاون في العلاقات الإسرائيلية_الصينية:

يمكن لنا القول أن إسرائيل تمتلك سجلا حافلا من التحالفات والعلاقات يؤكد نظرية الولاء للأقوى التي بدأت منذ عهد بريطانيا العظمى ،إذ ظفرت إسرائيل بوعد بلفور في العام ١٩١٧م،وفي ظل تعقد الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط عمد الإسرائيليون إلى استقطاب فرنسا إلى جانبهم التي انضمت إلى بريطانيا العظمى خلال العدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦م، وعندما بزغ نجم القوى العظمى الجديدة أي الولايات المتحدة الأمريكية، توثق التحالف الإسرائيلي الأمريكي الذي أعطى ثماره في حزيران من العام ١٩٦٧م.

واليوم وبما ان المؤشرات باتت تشير إلى تراجع العملاق الأمريكي الذي أصبح غارقا في مشاكله الداخلية وانهياره الاقتصادي، كان من الطبيعي لإستراتيجية الولاء للأقوى الإسرائيلية أن تتجه أسيويا بحثا عن تنين صيني أو فيل هندي أو نمر ياباني أو كوري أكثر قدرة على ضمان المصالح الإسرائيلية في المستقبل[٧].

لقد ابتدأت العلاقات بين الدولتين(الصين الشعبية وإسرائيل) قبل العام ١٩٩٢م، في أثناء مرحلة الحرب الباردة عندما كانت التوترات أكثر حدة.لقد كان عقد الستينات من القرن الماضي الأسوأ في العلاقات الصينية الإسرائيلية، فإلى جانب المتغيرات الإقليمية والدولية التي لعبت دورا مهما في تأخر إقامة علاقات دبلوماسية طبيعية، كان لوقوف إسرائيل في العام ١٩٦٢م، مع الهند ومدها بكافة أنواع السلاح في حربها مع الصين، وإقامة العلاقات الوثيقة

مع تايوان ومع كل دول جنوب شرقي آسيا الموالية للولايات المتحدة الأمريكية والمعارضة للصين الشعبية الأثر الكبير في تحديد الموقف الصيني المعارض لإسرائيل والداعم للحق العربي[٨]. وبعد حصول التقارب الأمريكي الصيني في العام ١٩٧٢م، شهد عقد السبعينيات أول اتصال رسمي معلن بين إسرائيل والصين الشعبية، وكان ذلك في العام ١٩٧٨م، عندما اجتمع مندوب الصين الدائم في الأمم المتحدة مع وكيل وزارة الخارجية الإسرائيلية.

عرفت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين (إسرائيل والصين الشعبية) على اثر افتتاح سفارتين على التوالي بدءا من العام ١٩٩٢م، نموًا خجولا في البداية لكنه نما بسرعة على مر السنين، وقد تركزت الصادرات الإسرائيلية بالأساس على التكنولوجيا العالية، والصناعات الكيميائية ، والاتصالات والمواد الطبية وكذلك الزراعة . وقد تكثفت العلاقات التجارية بينهما في العام ٢٠٠٦م، بشكل ملحوظ لتصل إلى (٣،٨) مليار دولار، ومن ثم لتقفز إلى (٥,٥٣) مليار دولار في العام ٢٠٠٨م، وهذا يجعل من الصين الشعبية إحدى الشركاء التجاريين المهمين لإسرائيل[٩].

وعلى الرغم من التوترات التي حصلت بسبب عدم تنفيذ العديد من العقود العسكرية بين البلدين لاسيما عندما قررت إسرائيل في العام ٢٠٠٣م، تعليق عقود تصدير السلاح للصين والتعهد للولايات المتحدة الأمريكية بأنها لن تبيع سلاحا يشكل خطرا على الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد أن فرضت الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من العقوبات على إسرائيل[١٠]، فان الصين الشعبية أجرت صفقة مالية كبيرة عندما اشترت قمرين صناعيين إسرائيليين (kh1,2) بهدف تغطية الألعاب الاولمبية في العام ٢٠٠٨م، كان قد تم التعاقد عليهما في مطلع العام ٢٠٠٢م، بنحو ٢٣٠ مليون دولار مع شركة (تاعس) الإسرائيلية[١١].

تطورت في الوقت نفسه علاقات أكاديمية وثقافية بين البلدين، إذ يذهب العديد من الطلبة الصينيون إلى إسرائيل ليقوموا بأبحاثهم الميدانية في الجامعات الإسرائيلية ، وكذلك العكس ، وقد نشط المعهد الكونفوشيوسي الذي أسس في العام ٢٠٠٧م، في جامعة (تل أبيب) ليس فقط في الأبحاث الأكاديمية لكن كذلك من خلال تعليم الباحثين والطلبة اللغة

الصينية، وهنالك عدد متزايد من الطلبة الإسرائيليون الذين يقومون بزيارات إلى الصين ويتعلمون اللغة في مختلف المقاطعات التي تسمح لهم باكتساب بعض المعرفة حول الثقافة والتقاليد الصينية وكذلك بعض الاختصاصات مثل الطب التقليدي الصيني .

وكان الأثر الأول لهذه السياسة هو الأعداد المتزايدة من الكتب والدوريات الصينية الكلاسيكية في الفلسفة المترجمة إلى اللغة العبرية، وفي المقابل الكتب الدينية الإسرائيلية وتاريخ اليهود في الشرق الأوسط المترجمة إلى اللغة الصينية ،ومتوفرة ومتاحة للنخب الفكرية المؤثرة في الصين، فضلا عن مواقع الانترنت الصينية المتخصصة بمواضيع مثل: إسرائيل والنزاع الفلسطيني الإسرائيلي[١٢] .

وهكذا فان الحصيلة الحالية للعلاقات الصينية الإسرائيلية، وعلى الرغم من وجود التوترات هي حصيلة ايجابية بشكل عام.

المبحث الثالث:العلاقات الإسرائيلية_الصينية أثناء الحرب الباردة:

على اثر إقامة دولة إسرائيل كانت الحكومة الإسرائيلية تتمنى كثيرا عودة المواطنين اليهود المنتشرين في شتى أنحاء العلم بشكل كبير نحو إسرائيل . وكانت هنالك مجموعة كبيرة من يهود روسيا وأوربا الوسطى وغيرها تتمنى الهجرة والإقامة في إسرائيل، ومن وجهة النظر الإسرائيلية يعد التعاون ضروري مع السلطات الصينية حول هذا الموضوع . وكان الاعتراف في العام ١٩٥٠م،بجمهورية الصين الشعبية الفتية من قبل الحكومة الإسرائيلية موقفا طبيعيا، وتعد إسرائيل الدولة الأولى في الشرق الأوسط وسابع دولة غربية تتخذ مثل تلك المبادرة في أثناء مرحلة الحرب الباردة،في وقت لم تعترف فيه الدول العربية بالدولة الشيوعية الجديدة، وعلى الرغم من ذلك اتسمت العلاقات بين الصين وإسرائيل لفترة طويلة بالبطء الشديد والتوتر[١٣] ، ومع ذلك فان الاعتراف بإسرائيل من قبل السلطات الصينية لم يكن بشكل متبادل، ففي ٩ كانون الثاني من العام ١٩٥٠م، بعث وزير الخارجية الإسرائيلية الاسبق (موشي شاريت) لرئيس وزراء الصين (شوان لاي) برقية تهنئة أعلن فيها أن حكومة إسرائيل تعترف بالصين دون ان تتضمن البرقية عرضا لتبادل العلاقات الدبلوماسية، إلا أن الخطوة

الدبلوماسية التي أقدمت عليها إسرائيل بقيت دون مقابل*[١٤]، ومع ذلك اندلعت التوترات من جديد بين الدولتين في أثناء أزمة قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦م، عندما اتهمت الصين الشعبية إسرائيل بالمشاركة إلى جانب القوى الامبريالية، وقد بدا تجميد العلاقات الثنائية الصينية الإسرائيلية منذ ذلك الوقت.

ومع ذلك فان هذا الحدث لم يكن حدثا سيئا بالضرورة للحكومة الإسرائيلية نظرا لان السفير الإسرائيلي في واشنطن آنذاك (أبا أيبان) كان قد نبه إلى خطورة إقامة العلاقات مع الصين الشعبية في العديد من المرات في أوج المواجهة بين الشرق والغرب، وهكذا تم تعليق العلاقات الدبلوماسية مع الصين في مما فسح المجال أمام شراكة إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهي سياسة كانت في الأساس منطلقا للعلاقات الثلاثية المتناقضة التي قادتها الدول الثلاث(إسرائيل والصين والولايات المتحدة الأمريكية) بعد انهيار جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي.

ومع ذلك استأنفت اللقاءات في أثناء الحرب بين الصين وفيتنام في العام ١٩٧٩م، إذ أن إسرائيل كانت إحدى الدول القليلة القادرة على تحوير الأسلحة السوفيتية المنشأ وتحسينها، وهو ما كان يعمل في مصلحة (بكين) في أثناء الأزمة، وبالفعل سمحت حرب الأيام الستة في العام ١٩٦٧م، وكذلك في العام ١٩٧٢م، للصناعات العسكرية الإسرائيلية بامتلاك معرفة وسيطرة على المعدات السوفيتية الصنع، وقد أدى رجل الأعمال(شاؤول روزنبرغ) الذي يمتلك علاقات مع الدولتين دورا مهما كوسيط في عودة العلاقات العسكرية الثنائية[١٥].

وتشير الوثائق الإسرائيلية إلى أن (روزنبرغ) قد نجح في العام ١٩٧٩م، في عقد لقاء سري جمع أرباب الصناعات الأمنية الإسرائيلية وقيادة المؤسسة الأمنية في الصين، وترتب على هذه اللقاءات عدة صفقات كبيرة لتبادل السلاح. وقد خدم التعاون العسكري الذي نشا في أعقاب ذلك الدولتين وأرسى منظومة علاقات قريبة فيما بينهما لا تزال قائمة إلى يومنا هذا[١٦].

وقد كشف الصحفي الأمريكي (توماس فريدمان) في العام ١٩٨٥م، من انه وعلى الرغم من غياب علاقات واتفاقيات دبلوماسية رسمية، إلا أن المبادلات الاقتصادية بين الصين الشعبية وإسرائيل كانت نشطة في ميادين مثل: الزراعة والطاقة الشمسية، والتكنولوجيا المتقدمة، والمعلوماتية فضلا عن المعدات العسكرية[١٧]، وقد بلغت العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والصين الشعبية في العام٢٠٠٤م، حوالي (٧٩٠) مليون دولار[١٨].

وقد أدت مؤسسة تابعة لشركة تجارية إسرائيلية في (هونغ كونغ) في العام ١٩٨٧م دورا رئيسا في إرساء علاقات اقتصادية متينة بين الدولتين[١٩].

وكانت المدة ما بين الأعوام ١٩٨٠م–١٩٩٠م هي الأكثر أهمية في العلاقات ما بين البلدين، مع بداية نهاية الحرب الباردة، إذ بدأت العلاقات الدبلوماسية غير الرسمية، وتناست الصين الشعبية الشروط السابقة لإقامة علاقات مع إسرائيل ورفضت مشروعا عربيا لاستبعاد إسرائيل من الأمم المتحدة، وفي العام ١٩٨٧م تم التوقيع على اتفاق تبادل معلومات مع وكالة الأنباء الصينية(شينخوا) وأقيمت جمعية اقتصادية لتنمية التجارة بين إسرائيل والصين، وفي العام ١٩٨٨م عقد لقاء آخر غير رسمي بين وزيري خارجية إسرائيل والصين، ووافقت الصين على فتح مكتب في (بكين) للدراسات الأكاديمية وتبادل المعلومات، وبدورها وافقت إسرائيل على أن تقوم الصين بفتح مكتب سياحي صيني في (تل أبيب) لمساعدة السياح الإسرائيليين الذين يأتون إلى الصين وكلاهما عمل كمكتب اتصال غير رسمي بين الدولتين[٢٠].

وبالإضافة إلى ذلك ان الرغبة في تحديث الصين الشعبية مضافا إليها الاعتقاد بقوة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية في أذهان القادة الصينيين قد شجع على تسريع آلية التطبيع بين البلدين، وكذلك الحال فان موقع الصين الشعبية كعضو دائم في مجلس الامن قد شجعها على إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في سبيل أن تكون قوة شرعية مقبولة من كل الأطراف في عملية السلام في الشرق الأوسط.

ومع ذلك فان الشراكة بين الصين الشعبية وإسرائيل عرفت بعض التوتر والاضطراب في الأعوام التي تلت ذلك بسبب تأثيرات الولايات المتحدة الأمريكية في العلاقات الثنائية بينها.

المبحث الرابع:تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات الصينية-الإسرائيلية.

على الرغم من إقامة علاقات ثنائية رسمية بين الصين الشعبية وإسرائيل، إلا أنها لم تتبع المسار نفسه الذي اتبعته العلاقات الإسرائيلية الهندية أو كذلك العلاقات الإسرائيلية التركية، فعلى الرغم من الانطباع السائد اليوم والذي تعطيه حكومة(رجب طيب اردوغان) بتغيير المرحلة مع حليفها الإسرائيلي، فقد أقيمت شراكة حقيقية إستراتيجية إلى حدود القيام بمناورات عسكرية مشتركة مع إسرائيل[٢١] . أما فيما يتعلق بالهند، فان إسرائيل قد أصبحت تمثل ثاني ممول للسلاح للهند، في الحقيقة ان التطبيع مع الصين الشعبية لم يتخذ المسار نفسه بسبب التأثيرات التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية(الشريك الثالث)، إذ تخشى واشنطن تحديدا من وصول التكنولوجيا الغربية أو الأمريكية إلى الصين عبر إسرائيل، والمصدرة نحو الصين الشعبية، ويعتقد الأمريكيون أن هذه المخاوف قد تحققت بالفعل منذ العام ١٩٩٢م، عندما ركزت وسائل الإعلام الأمريكية على مبيعات الأسلحة الإسرائيلية إلى الصين الشعبية[٢٢] . وتعود الحادثة الأولى إلى العام ١٩٩٢م، المتعلقة بالنظام المضاد للصواريخ(باتريوت)، إذ اتهمت وسائل الإعلام الأمريكية، نقلا عن مصادر استخبارية إسرائيل بتزويد السلطات الصينية بنظام مضاد للصواريخ كان قد استخدم لأول مرة في أثناء حرب الخليج الأولى، وعلى اثر ذلك زارت لجنة من الخبراء والمفتشين الأمريكيين مكونة من (١٧) عضوا إسرائيل في سبيل التأكد، لكن لم تعثر على أي دليل لنقل التكنولوجيا إلى الصين[٢٣] .

وفي العام ١٩٩٤م، اتهمت إسرائيل من جديد بنقلها للتكنولوجيا الأمريكية عبر بيع الطائرات المقاتلة (لافي) إلى الصين. وفي شهر كانون الأول من العام ٢٠٠٢م،دفع القرار الإسرائيلي بإنتاج العربة المدرعة (هاربي) التي زودت الصين بالنسخة الأولى منها في العام ١٩٩٠م، بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تهديد إسرائيل بالعقوبات وكذلك حرمانها من البرامج العسكرية المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية[٢٤] .

وفي العام ١٩٩٩م، كشفت الصحافة الإسرائيلية النقاب عن معلومات تتعلق بصفقة (الفالكون)، وبحسب الصفقة كانت إسرائيل ستزود الصين الشعبية بأربع طائرات(فالكون) وهو الأمر الذي أثار مخاوف حقيقية وجدية في وزارة الدفاع الامريكية، إذ رأى الأمريكيون أن حصول الصين على طائرة (الفالكون) سيخل بالتوازن العسكري على حدود تايوان وسيضر بأداء الجيش الأمريكي في المنطقة الأمر الذي دفع إدارة الرئيس (كلينتون) لمعارضة الصفقة بشدة وأجبار إسرائيل على إلغاء الصفقة[٢٥]، اذ رأت الولايات المتحدة الامريكية ان تجهيز الصين بنظام (الفالكون) سيهدد (تايوان) في الوقت نفسه، إذ أنها كانت قد جهزت تايوان برادار متطور لكنه اقل كفاءة من نظام (فالكون) الإسرائيلي.

وقد اعترضت الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك ودفعت بإسرائيل إلى إلغاء العقد في شهر تموز من العام ٢٠٠٠م، وهو الأمر الذي أثار أزمة دبلوماسية حقيقية بين الصين الشعبية وإسرائيل، لاسيما وان هذا القرار جاء بعد الزيارة الرسمية للرئيس الصيني(جيان زيمين) الى إسرائيل في شهر نيسان من العام نفسه. وفي المقابل دفعت إسرائيل إلى الصين الشعبية (٣١٩) مليون دولار، قيمة الدفعة الأولى من الصفقة التي تسلمتها من الصين فضلا عن تعويض مجزي بسبب عملية إلغاء العقد[٢٦].

ومع ذلك ظلت العلاقات بينهما علاقات مصلحيه متبادلة شهد عليها الحجم والنمو المتزايد للمبادلات الاقتصادية، فمن وجهة النظر الإسرائيلية إن تقديم السلاح المتطور والتكنولوجيا العالية للصين يمكن أن يدفعها إلى وقف مبيعاتها للتجهيزات العسكرية للحكومات المعادية لإسرائيل، على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال الحليف الرئيس لإسرائيل.

وتقودنا هذه الأفكار إلى أهم ملفين في المنطقة وهما: عملية السلام والنزاع العربي الإسرائيلي، ومسالة البرنامج النووي الإيراني.

المبحث الخامس: قضايا الخلاف في العلاقات الإسرائيلية_الصينية:

أولا: الصين والبرنامج النووي الإيراني:

تدرك الصين الشعبية جيدا انه بإمكانها أن تؤدي دورا مهما في الملف النووي الإيراني بالنظر إلى موقعها ونفوذها بعدها قوة كبرى وعضوا دائما في مجلس الأمن، وذلك على عدة مستويات:أولا/:على مستوى الطاقة، إذ أن الصين مجبرة على مواصلة تغذية نموها الاقتصادي وهي إحدى أهم المستوردين للطاقة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إذ إن عطش الصين إلى الطاقة وكذلك مخزونها الكبير من العملة الصعبة يدفعانها بشكل طبيعي نحو النفط الإيراني، فضلا عن قدرتها على استقبال الاستثمارات الإيرانية[٢٧].

يمكن للصين الشعبية ان تحصل على مصادر الطاقة من دول أخرى منتجة له مثل: دول الخليج العربي إلا أن رغبتها في تنويع وارداتها لا يدفعها إلى القطيعة النهائية مع إيران، وبالمقابل فان طهران تضم إليها شريكا قويا أفضل من الدول الغربية من اجل تنمية التبادل التجاري معه، ثانيا/: إن الجمهورية الإسلامية في إيران هي إحدى الدول القليلة في المنطقة التي تعارض علانية السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وهذه في حد ذاتها ميزة للصين من اجل تقوية علاقاتها مع إيران، فالتقارب مع إيران يسمح للصين الشعبية بموازنة احتكار الدول الغربية لنفط المنطقة واحتواء تأثيرهم.

ثالثا/: إن موقف الصين الشعبية هو موقف واضح حول مسالة البرنامج النووي الإيراني، ابتداءا من احترام طهران التزاماتها المتعلقة بمعاهدة حظر الانتشار النووي(**TNP**)، ومعناها استخدام التكنولوجيا النووية لغايات عسكرية، وان إيران لا تزال في الطريق الصحيح، ومن خلال التمسك بهذا الموقف، فان الصين الشعبية تضع حجر عثرة أمام الدول الغربية عندما تفضح خطاباتهم المزدوجة التي تسمح لهم بقبول السلاح النووي للهند وباكستان وإسرائيل، ورفض السلاح النووي الإيراني.

ومع ذلك فان الصين لا تنسى تسلسل أولوياتها، إذ إن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية تبقى أكثر أهمية من العلاقات مع طهران، وعندما صوتت موسكو لمصلحة سلسلة جديدة رابعة من العقوبات في مجلس الأمن الدولي في شهر حزيران من العام ٢٠١٠م ضد طهران، فان الصين الشعبية انضمت هي الأخرى إلى الإجماع الدولي ونأت بنفسها عن

المخاطرة بالعزلة على الساحة الدولية، ومع ذلك فان الصين تحمي مصالحها من خلال العمل على إضعاف فعالية العقوبات الدولية، كما تنص إجراءات تنفيذ سلسلة العقوبات الأخيرة[٢٨].

إن الصين الشعبية واعية للموقف الإسرائيلي، ومع ذلك فان الإستراتيجية الصينية بإنشاء إجماع بديل للمواقف الغربية يسمح لنا بتفسير الفشل المتكرر للجهود الدبلوماسية الإسرائيلية الهادفة إلى ثني المواقف الصينية. وفي أطار الزيارة الرسمية لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق(أيهود اولمرت) إلى الصين في كانون الثاني من العام ٢٠٠٧م، طالب (اولمرت) من الصين بتحمل مسؤولياتها كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي، إلا إن (بكين) لم يكن في نيتها أن تمنح إسرائيل أي تعهد في شان الموضوع النووي الإيراني يتجاوز ما قاله الصينيون علنا، وخلال المحادثات قال الصينيون "أنهم يبدون تفهما لقلق إسرائيل حيال الجهود الإيرانية الرامية إلى التزود بالسلاح النووي"، وتعتقد الصين بان على إيران أن تكف عن نشاطاتها العسكرية في المجال النووي، لكنها تتحفظ على تشديد وطأة العقوبات الاقتصادية ضد النظام الإيراني[٢٩].

وفي شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠٧م، التقت(تسيبي ليفني) عندما كانت وزيرة للخارجية في إسرائيل نظيرها الصيني السيد(يانغ جيه تشي)، وكذلك رئيس وزراء الصين(وين جيا باو) رئيس مجلس الدولة في سبيل الإعداد لقرار جديد من الأمم المتحدة لفرض عقوبات على إيران، وكانت الإجابة الصينية مهذبة عندما طلبت(بكين) من إسرائيل تقديم مساعدة زراعية لتطويرالحقول الصينية، ومع ذلك لم يحدث أي تبدل في الموقف السياسي تجاه إيران، ويتمثل الخط السياسي للصين الشعبية في عدم الاحادة عن مواصلة انتهاج " سياسة متوازنة " تسمح لها بتبوء سمعة "الحكم المقبول" من قبل جميع الأطراف. وبحسب رأي المحلل السياسي الإسرائيلي (ارون شاني) لم يكن من محض الصدفة ان تستقبل الصين الشعبية تهديدا بعد زيارة(أيهود اولمرت)، السيد (علي لاريجاني) عندما كان في ذلك الوقت على رأس مجلس الأمن القومي الإيراني مرفقا بالمفاوض المسئول عن الملف النووي الإيراني. وفي تلك الزيارة

انتهز السيد (علي لاريجاني) الفرصة من اجل التأكيد على انه إذا ما شعرت الجمهورية الإسلامية بخطر يهددها فإنها لن تتردد في وضع برنامج نووي يتعدى الغايات السلمية[٣٠].

إن هذه الإستراتيجية المسماة: " إستراتيجية الحبل المشدود" ليست وقفا على إيران، إذ أن إسرائيل أيضا تلعب بورقة التهديد العسكري لإيران عبر حملة مكثفة من الضغط تمارسها على السلطات الصينية.

وفي شهر شباط من العام ٢٠١٠م، وصل إلى الصين وفد رسمي رفيع المستوى من إسرائيل في سبيل تقديم وثائق ومستندات تبرهن بوضوح تام عن الطموحات النووية لإيران، ولم يكن الخطاب الإسرائيلي مفاجئا للصين، لكن هذه المرة ذهب الوفد إلى ابعد من ذلك من خلال استعراض الآثار الاقتصادية التي قد تتعرض لها الصين إذا ما قررت إسرائيل القيام بضربات عسكرية ضد إيران، إن الضربات العسكرية لا تزال تعدها إسرائيل ضرورية وممكنة إذا ما فشلت جهود المجتمع الدولي ولم تتوصل إلى خطوات ملموسة، وقد صرح مسؤول إسرائيلي لصحيفة (نيويورك تايمز) قائلا:" إن نظرائنا الصينيين في المفاوضات لم يتفاجؤا بالبراهين التي قدمناها لهم، وعلى العكس لقد سقطوا من مقاعدهم عندما شرحنا لهم اثر الهجوم الوقائي المحتمل على دولة يعتمدون عليها كثيرا كسوق مهم"[٣١]، ويبقى من الصعوبة بمكان معرفة ما إذا كانت الخطوات الإسرائيلية لها الأثر الحقيقي على القرار الصيني مع بدء السلسلة الرابعة من العقوبات على إيران في شهر حزيران من العام ٢٠١٠م، ومع ذلك من المهم جدا ملاحظة كيف أن دولة صغيرة مثل إسرائيل ولها تأثير محدود جدا على الصين قد عثرت على الوسيلة والسبيل لإيصال صوتها إلى قوة كبرى مثل الصين الشعبية.

إن احتمالية اندلاع الحرب بين إيران وإسرائيل قد تكون له أثار كارثية على المنطقة، وهذا الأمر يدعو الصين الشعبية إلى الانخراط في تحقيق الاستقرار في المنطقة، ومع ذلك وفي الوقت الذي توصلت فيه إيران والقوى الكبرى الست إلى اتفاق نووي تاريخي من شأنه تخفيف العقوبات عليها مقابل كبح برنامجها النووي، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو)

في يوم الثلاثاء ١٤ تموز من العام ٢٠١٥م، عن أن إسرائيل لن تكون ملزمة بالاتفاق النووي بين القوى العالمية وإيران وإنها ستدافع عن نفسها[٣٢].

ثانيًا: الصين والنزاع الإسرائيلي_ الفلسطيني:

في الوقت الذي أعلنت فيه الجامعة العربية في العام ١٩٥٠م، اعترافها بجمهورية الصين الوطنية(تايوان) على إنها الممثل الشرعي للشعب الصيني، أعلنت اسرائيل آنذاك اعترافها الدبلوماسي بجمهورية الصين الشعبية التي يقودها الزعيم الشيوعي (ماو تسي تونغ)، إلا أن ذلك لم يمنع الصين الشعبية من أن تكون موالية للقضية الفلسطينية، وذلك لأسباب عدة، فعلى المستوى العقائدي كانت الصين حليفا طبيعيا للدول العربية في مرحلة الحرب الباردة تحت شعار الحرب على الامبريالية، وقد أدانت الصين الشعبية خضوع إسرائيل للقوى الامبريالية، وأدانتها أيضا في أثناء أزمة قناة السويس، أما على المستوى الاقتصادي فالصين الشعبية بحاجة للموارد الطبيعية من النفط والغاز، وهكذا كان للصين كل الأعذار والأسباب لكسب ود الدول العربية.

وقد كان لاتفاقية (كامب ديفيد) بين مصر وإسرائيل في العام ١٩٧٩م، والتي أيدتها الصين الشعبية أثرها الكبير في تخلص الصين من أي حرج دبلوماسي للاقتراب من اسرائيل وجاءت اتفاقيتي (أوسلو١٩٩٣م، ووادي عربة١٩٩٤م) لتدعم هذا التوجه[٣٣].

أما اليوم فان هذا الموقف الذي أملته مرحلة الحرب الباردة قد أعيد صياغته من جديد لا سيما وان الصين الشعبية تمر باضطرابات داخلية قابلة لان تضعها في جانب الدول المستعمرة بدلا من الدول المستعمرة، إذ أن التعامل القمعي مع الحركات الاستقلالية على أراضيها في إقليم التبت و(كسينغ جيان) يمنعها من هنا فصاعدا من الدفاع بجدية عن حقوق الشعوب في تقرير المصير. فعلى الرغم من التأكيد الصيني المستمر على عدم الاعتراف بالمستوطنات الإسرائيلية في أراضي العام ١٩٦٧م، وعلى حق الفلسطينيين في دولة مستقلة على حدود العام ١٩٦٧م، ورفض التغيرات في القدس الشرقية وعدم مقاطعة حركة حماس على غرار ما

فعلته اغلب الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إلا انه يمكن القول أن للصين الشعبية أبعاد تريد تحقيقها هي كالآتي[٣٤]:

١- لقد وظفت الصين الشعبية محادثاتها مع حركة حماس للبرهنة على أنها لا تستند في سياستها مع الأقلية المسلمة في إقليم (كسينغ جيان) على خلفيات دينية، وهي بمباحثاتها مع حركة حماس الإسلامية تؤكد أنها ليست ضد الإسلام.

٢- يبدو أن الحوار بين الصين الشعبية وحركة حماس يستهدف جذب حركة حماس تدريجيا نحو دائرة المفاوضات والاعتراف بإسرائيل.

٣- يرى البعض أن السياسات الصينية تجاه اسرائيل وكأنها رد فعل على بعض السلوكيات الإسرائيلية السلبية مثل:استمرار العلاقات التجارية مع تايوان أو زيارة شخصيات أكاديمية أو حزبية إسرائيلية لتايوان أو استقبال إسرائيل للزعيم الروحي للتبت (الدالي لاما) في العام ١٩٩٤م[٣٥].

وعدا التناقضات والمشكلات الداخلية يفسر موقف الصين الشعبية في المنطقة من خلال الرؤية المصلحية وكذلك من خلال الخشية من اندلا ع حرب جديدة في المنطقة ذات أثار اقتصادية كارثية، وهكذا يتوجب على الصين الانخراط في عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال المحافظة على" سياسة متوازنة" مع كل الشركاء المختلفين.

ففي بداية العام ٢٠٠٦م، وعلى اثر الانتصار الانتخابي الذي حققته حركة حماس في الانتخابات التشريعية، ومع تزايد المخاوف من البرنامج النووي الإيراني لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية، اتصف موقف الصين الشعبية بالاعتدال، فقد عبرت الصين عن استعدادها لقبول القادة الجدد في قطاع غزة في الوقت الذي انخرطت فيه مباشرة في النزاع العربي الإسرائيلي عندما أرسلت مراقبين وعسكريين في مهمات لحفظ السلام في لبنان، وقد ذهبت الصين في العام ٢٠٠٧م ابعد من ذلك عندما قادت مفاوضات حول المسالة اللبنانية مع إيران[٣٦].

وفي زيارة إلى المنطقة في شهر نيسان من العام ٢٠٠٩م بعد عمليات الرصاص المصبوب التي شنتها اسرائيل على قطاع غزة، وعلى اثر لقائه مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس دعا وزير الخارجية الصيني (يانغ جيه تشي) كل الأطراف المعنية في عملية السلام إلى اتخاذ إجراءات بناءة في سبيل تحقيق الاستقرار وعودة المفاوضات الإسرائيلي الفلسطينية قائلا:" إننا نريد كذلك مشاهدة بداية مفاوضات سلام إسرائيلية–لبنانية، وإسرائيلية سورية في أسرع وقت ممكن"[٣٧]. وقد كرر السيد (يانغ جيه تشي) قوله الى رئيس الوزراء الإسرائيلي(بنيامين نتنياهو) مؤكدا على أن الصين الشعبية مستعدة لتقديم مساعدة إلى كل مفاوضات أو حل للسلام، وكانت السياسة الصينية مقبولة من قبل (نتنياهو) الذي أكد على أهمية العلاقة الصينية الإسرائيلية[٣٨].

وقد ذهبت الصين ابعد من ذلك في ٢٦ نيسان من العام ٢٠٠٩م، اذ عرض السيد (يانغ جيه تشي) عندما كان في زيارة إلى دمشق مقترحا صينيا من اجل عودة عملية السلام في الشرق الأوسط في النقاط الخمسة التالية:

أولا: يجب على كافة الأطراف مواصلة مفاوضات السلام مرتكزين على المقترحات والقانون الدولي ومنها قرارات الأمم المتحدة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

ثانيا: يجب على كل طرف توفير إجراءات الثقة والاستقرار في سبيل تهيئة الظروف المشجعة لإقامة عملية السلام.

ثالثا: تساند الصين طرح قيام دولتين وتدعو إلى إنشاء دولة فلسطين في أسرع وقت ممكن، دولة مستقلة مجاورة لإسرائيل.

رابعا: يجب على المجتمع الدولي أن يساعد المجتمع الفلسطيني على الوقوف على قدميه سياسيًا واقتصاديًا.

وأخيرا قيام مفاوضات السلام مع مختلف الأطراف المعنية(الفلسطينيون والسوريون واللبنانيون) بشكل منسق في سبيل المحافظة على سلام دائم في المنطقة، وهو التنسيق الذي قد تؤدي فيه الصين الشعبية دورا مهما بعدها عضوا دائما في مجلس الأمن الدولي[٣٩].

وهكذا نرى أن الصين الشعبية تحافظ على سياسة مصلحية في الشرق الأوسط ولا تسمح بان تتأثر بهذا الظرف أو ذاك فيما يتعلق بآفاق المنطقة، إلا انه يمكن القول أن هذه المبادرات تكشف عن التأثير المتزايد للصين الشعبية في مستقبل هذه المنطقة، وهو التأثير الذي يستجيب إلى المصالح قبل كل شيء، لكنه يعكس في الوقت نفسه التأثير الذي ننتظره من القوى البرى حول ملفات حساسة مثل: الملف الإسرائيلي الفلسطيني، وهو التأثير الذي قد تأخذه إسرائيل في الحسبان في منظور العلاقات على المدى الطويل التي تبحث على إقامتها مع الصين الشعبية؟

الخاتمة:

تتميز العلاقات الصينية الإسرائيلية حاليا برؤيا واقعية وبراغماتية للعلاقات الدولية ،إذ أن إسرائيل تدرك جيدا بأنه لا يمكن غض النظر عن قوة عظمى مستقبلية مثل الصين الشعبية والمعجبة بإسرائيل ففي شهر نيسان من العام ٢٠١٢م، صادقت حكومة الصين الشعبية على إصدار طابع بريد مشترك مع اسرائيل يرمز إلى الصداقة بين الشعبين والى مرور عشرون عاما من التعاون الدبلوماسي المشترك[٤٠]،ومع ذلك لا تزال بعض التوترات قائمة ولاسيما في إطار العلاقة الثلاثية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي ترغب في المحافظة على رفض ومنع المبيعات العسكرية ونقل التكنولوجيا من إسرائيل إلى الصين الشعبية ، وعلى الرغم من كل ذلك فان رغبة الشراكة بين البلدين لا تزال قائمة فيما لا تزال الحصيلة الاقتصادية الحالية ايجابية جدا، فضلا عن المبادلات الأكاديمية والثقافية المتزايدة.

يمكن اعتبار التوجهات العربية في المستقبل عاملا حاسما في تحديد العلاقات الصينية الإسرائيلية ، إذ يبدو أن الثورات العربية المعاصرة ستجعل الصين الشعبية أكثر اهتماما بتطور هذه الثورات ،إذ أن التحول نحو نظم ديمقراطية في الدول العربية قد يقود إلى تغيير في مناهج

إدارة الدول العربية للصراع العربي– الإسرائيلي باتجاه إدارة أكثر عقلانية وربط سلوك القوى الدولية في الصراع العربي الاسرئيلي بتطور العلاقات العربية الصينية، أما إذ ما غرق الوطن العربي في اضطرابات وحروب أهلية وداخلية فان ذلك سيجعل المجال أكثر انفتاحا أمام إسرائيل لتطوير علاقاتها مع الصين الشعبية .

إن اشتراك الصين الشعبية في المشكلات الإستراتيجية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط هي التي ستحدد مستقبل الشراكة الصينية الإسرائيلية . أما اليوم فان الصين الشعبية التي تتحاور مع جميع الأطراف الإقليمية الفاعلة ، فإنها تبحث على موازنة التأثير الأمريكي والرغبة في تجنب زعزعة استقرار المنطقة بأي ثمن كان نظرا لحاجتها إلى النفط والغاز.

Sino-Israeli partnership

Dr. moussoui abdalhmid

Abstract:

Israel has a proven track record of alliances confirms loyalty to the theory of the fittest, which started since the era of Great Britain, so we find that the emergence of China's enormous popularity; economically, marketing and commercially, counting attracting to Israel point, where you expect Israel to translate these standing economic enormous China's People's future to political activity regional and global, it can be reflected on the Middle East peace process, especially since the PRC permanent members of the Security Council of State, and maintains close ties with most Arab countries.

In this research is an attempt to answer some questions about the nature of Israeli-Chinese relations, and are actually heading to the establishment of a strategic

partnership between the two or is it just the interests of relations between the two countries in the following themes.

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد.

1- « La Chine appelle Israël à lever le blocus de Gaza », *French.news.cn*, adresse
: http://french.news.cn/chine/2010-06/01/c_13327747.htm

2- Barthélémy Courmont, *Chine, la grande séduction. Essai sur le soft power chinois*,
Choiseul, 2010, p. 101.

٣ - وليد عبد الحي،" العلاقات العربية-الصينية"،مجلة المستقبل العربي، العدد(٣٢٢)،كانون الأول ٢٠٠٥م،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،ص٥٠.

4- Sam Knight, « China to Send 1 000 Peacekeepers to Lebanon », The *Times*, 18 septembre 2006.

٥- *عناوين في العلاقات الصينية الإسرائيلية* على الرابط التالي:
http://www.arabsino.com/articles/10-06-24/3995.htm

٦ - *الصين وإسرائيل*.. طفرة في التعاون الاستراتيجي على حساب العرب، على الرابط التالي:
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/palestine/86148-2000-07-01%2017-35-06.html

٧- .محمود صبري ، *إسرائيل والحليف الإستراتيجي* الجديد.. الصين ، على الرابط التالي:
http://www.turkistanweb.com/?p=1047

٨ - المصدر السابق نفسه.

9- « The China-Israel connection », *Israel High-Tech and Investment Report*, February 2007, http://www.ishitech.co.il/0207ar6.htm ;

١٠ – *.محمود صبري*، مصدر سبق ذكره.

١١ – *عبدالعظيم محمود حنفي*، *اعادة الدفء* الى العلاقات الصينية الاسرائيلية، على الرابط التالي:
http://www.almatraqa.com/oldsite/showentry.php?toicid=2407

١٢ – عناوين في العلاقات الصينية الاسرائيلية، *مصدر سبق ذكره.*

١٣ – محمود صبري ، إسرائيل والحليف الإستراتيجي *الجديد.. الصين، مصدر سبق ذكره.*

* – *ويذهب الدكتور وليد عبد الحي إلى القول انه يبدو ان الإسرائيليين كانوا أكثر إدراكا لحقيقة الواقع الصيني، وان الصين الشعبية هي الأكثر تأهيلا لدور دولي قادم بحكم العدد السكاني والمساحة والإرث التاريخي، وهو ما ثبتت صحته لاحقا، وتمت إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين في العام ١٩٩٢م، انظر وليد عبد الحي ، العلاقات الصينية الإسرائيلية: الأسواق والسلاح، على الرابط التالي:*
studies.aljazeera.net/reports/2011/09/201191381125140607.htm

14 - Aron Shai, « Sino-Israeli Relations: Current Reality and Future Prospects », The Institute For National Security Studies, Memorandum100, septembre 2009 p. 19.

[15]- Yitzhak Shichor, « Israel's Military Transfers to China and Taiwan », *Survival*, vol. 40, n° 1, 1998, pp. 68-91.

[١٦]- *العلاقات الصينية الاسرائيلية بين المد والجزر*، على الرابط التالي:

www.iba.org.il/arabil/?entity=783062&type=5&topic=0

[17] -Thomas L. Friedman, « Israel and China quietly form trade bonds », *The New-York Times*, 22 juillet 1985

[١٨] – وليد عبد الحي،" العلاقات العربية–الصينية"، مصدر سبق ذكره،ص٥٣،

[19]– Aron Shai, op. cit.

[٢٠] – – *محمود صبري ، إسرائيل والحليف الإستراتيجي* الجديد.. الصين، مصدر سبق ذكره.

[٢١] – بيار بارتيللو: هل تتجه العلاقات الاسرائيلية التركية الى ازمة دائمة، ترجمة عبد الحميد الموساوي،مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد١٤، كانون الاول ٢٠١١م، مركز الدراسات الفلسطينية جامعة بغداد، ص ٢١٤.

[22] -P.R. Kumaraswamy, « The Sino-Israeli Marriage: Washington, the Third 'Other' », *China Report*, n° 42, 2006, p. 393.

[23]-Ibid.

[24]- *Ha'aretz* (English online edition), 16 avril 2005; *Jerusalem Post*, 17 avril 2005.

[٢٥] – محمود صبري ، إسرائيل والحليف الإستراتيجي *الجديد.. الصين، مصدر سبق* ذكره.وينظر كذلك الى: وليد عبد الحي،" العلاقات العربية–الصينية" ، مصدر سبق ذكره،ص٥٥.

[٢٦] – المصدر السابق نفسه.

[27]- Crisis Group Report, *China's Thirst for Oil,* 9 juin 2008, n° 153.

[28]-Ibid.

[٢٩]– انطوان شلحت،*العلاقات الصينية الاسرائيلية بين المد والجزر*، على الرابط التالي:

www.iba.org.il/arabil/?entity=783062&type=5&topic=0

[30]- Aron Shai, *op. cit.*, p. 44.

[31]- Andrew Jacobs, « Israel makes case to China for Iran Sanctions », *New York Times*, 8 juin 2010.

[٣٢] - ردود افعال دولية على توقيع الاتفاق النووي بين السداسية وايران، على الموقع:

https://arabic.rt.com/news/788566

[٣٣] - وليد عبد الحي ، العلاقات الصينية الإسرائيلية: الأسواق والسلاح، على الرابط التالي:

studies.aljazeera.net/reports/2011/09/201191381125140607.htm

[٣٤] - المصدر السابق نفسه، وكذلك انظر إلى: وليد عبد الحي،" العلاقات العربية-الصينية"،مصدر سبق ذكره،ص٥٦.

[٣٥] - المصدر السابق نفسه.

[36]- Aron Shai, *op. cit.*, p.33.

[37]- « Chinese FM Urges Resumption of Israeli-Palestinian Peace Talks », *China View*, 23 avril, 2009, (http://news.xinhuanet. com/english/2009-04/23/content_11238582.htm

[38] -« "FM Urges Israel, Palestine to Peace Talks », *China Daily*, 24 avril, 2009, http://www.mp3-mp4-ipod.cn/china/2009-04/24/ content_7711957.htm

[39]- « Foreign Minister Yang Jiechi Makes Five-point Proposal to Promote Mideast Peace Process », http://www.mfa.gov.cn/eng/wjb/ wjbz/2467/t559690.htm

[٤٠] - مختـارات إسـرائيلية، العـدد(٢٠٩)، السـنة الثامنـة عشـر أيـار ٢٠٠٢، مركـز الدراسـات السياسـية والإستراتيجية الأهرام، القاهرة ٢٠١٢،ص٨٤.